حجاج السلطة، أم سلطة الحجاج؟

الدكتورة: قوتال فضيلة

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر

بناء على مفهوم "أوزولد ديكرو" اللساني لحجاج السلطة، يقترح هذا المقال مقابلة المفهومين: حجاج السلطة وسلطة الحجاج. فبينما يقوم الأول على ما صنفه "بيرلمان" ضمن الحجج القائمة على بنية الواقع، والمتعلق بمرجعية الحجة ذاتها، يقوم الثاني على سلطة إطارها اللساني، واشتغالها المنطقي. أما مفهوم السلطة متعددة الأصوات فيتجاوز المفهومين السابقين، إذ يمثل ظاهرة خطابية أخرى ينتجها هذا الإجراء الحجاجي، حيث تتلاقى بشكل من الأشكال مع آليات التناص.

Résumé:

Portant sur la conception linguistique d'argument d'autorité d'Oswald Ducrot, cet article propose d'opposer les deux concepts : argument d'autorité et autorité d'argumentation, alors que le premier concept, lié à la référence d'argument, repose sur le classement de Perlman issu des arguments basés sur la réalité, le deuxième relève de l'autorité de son encadrement linguistique et son fonctionnement logique. Quant à la notion d'autorité polyphonique, elle dépasse les deux concepts cités ci-dessus, elle représente un autre phénomène discursif produit par ce procédé argumentatif, et elle se croise d'une manière quelconque avec les mécanismes de l'intertextualité.

يقوم حجاج السلطة على الاستدلال على صحة فكرة أو رأي أو موقف اعتمادا على قيمة صاحبها، التي ترتكز على معيار الخبرة، أو الكفاءة، أو الشهرة أو الجدية العلمية، وغيرها من الصفات التي تجعل أشخاصا أعلم من غيرهم بفكرة ما. والواقع أن «عددا كبيرا من معتقداتنا لا تتأسس إلا على تبريرات غير مباشرة، يتعلق الأمر بالمعتقدات التي نقرها فقط لأننا نعتقد أن أشخاصا آخرين لهم من الأسباب الوجيهة ما يجعلهم يقرونها فلا نعرف المبررات التي تدعم هذه المعتقدات ولكننا نعرف أن أشخاصا آخرين يعرفون تلك المبررات، ولهذا السبب نقول إن معتقدات كهذه تستدعي حجة السلطة»[1]، التي نمارسها لإقناع بعضنا بما نعجز عن الاحتجاج له بأنفسنا.

وأشهر حجج السلطة ما كان مبنياً منها على الإجماع؛ لأنه يمثل السلطة العليا التي لا يُمدح الخروج عنها. وكثيراً ما يؤطر العلوم اتفاق أشهر وأحسن أعلامها، إن في العصر ذاته، أو من السلف

الذين قدموا باعاً طويلا في المجال. وتلك سنة العلم التي تفرض على العالم اتباع سابقيه، حتى وإن كان سيتجاوز بعضاً مما أنجزوه.

تعتمد حجة السلطة، إذن، على أفعال أو أحكام شخصية ما، كما يمكن أن تستعمل أعمال جماعة من الأشخاص مع مراعاة التناسق بين الطرفين(الفعل والفاعل)[2]، بغرض إثبات قضية ما، أو تبريرها، من خلال استثمار «قيمة صاحبها»[3]، ونقلها إلى الفعل ذاته، أو القول. ولابد هنا من الإشارة إلى أن حجة السلطة، هي إستراتيجية خطابية شائعة الاستعمال، حتى في كلامنا اليومي، وهي حاضرة بكثرة في «المقالات المدرسية، النقد الأدبي، والبحث العلمي، والخطابات الحجاجية على تعدد أشكالها، إذ تجتمع المراجع، فتدعم بعضها بعضا»[4]، ضمن تراتبية افتراضية، يعود المَعْلَم فيها إلى تدرج الكفاءة، أو الخبرة، أو الجدية العلمية.

يتمثل الأمر، إذن، في البراعة والهيبة والمكانة التي نشترك جميعا في تقديرها واحترامها والإنصات إلى أصحابها. فنعمد غالبا إلى استعارة أصوات أصحابها. فنحن إذ ذاك نستعير وجاهتهم العلمية، أو مكانتهم الاجتماعية، أو طاقاتهم النقدية في شكل استدلال بلاغي ذي قيمة ملزمة «وكأن السلطات المستحضرة معصومة من الخطأ»[5]، وتكون الحجة أكثر إلزاما، إذا ما استعملها الشخص ذاته صاحب الهيبة والمكانة المرموقة، بعد أن يشير إلى ذلك تلميحا لا تصريحا، فلا يجد المتلقي مفرا من تصديقه. وهذا ما دفع ببعض المنظرين للخطاب العلمي إلى استنكار استعمالها في المجالات العلمية، فهي حجة احتيالية، في نظر بعض المفكرين الوضعيين، الذين يعتبرونها «وسيلة لصبغ النشاطات غير المنطقية، والمشاعر التي تنبثق منها بصبغة منطقية ، إنها إذن حجة مستعارة بغرض إخفاء الجانب اللاعقلي لمعتقداتنا»[6]، إنه انتقاد موجه لحجة السلطة باسم الحقيقة، إذ ما هو غير مرغوب بها هو درجة الصدق فيها، وكلما كان التلاعب بفكر أو بمشاعر المتلقي من خلال الإيهام أو الإذعان قَلَتْ درجته وازدادت صفة الاحتيال في هذا الخطاب الحجاجي الملزم.

وبينما يشير 'بيرلمان' إلى معارضات المفكرين على حجج السلطة وكيفيات استعمالها، يؤكد في المقابل على مدى أهميتها القصوى، في دعم المواقف، وإنشاء المفاهيم الجديدة بناء على ما سبقها من معارف وخبرات، وهي «..إلى جانب كونها حجة مركزية تأتي لتدعم ما أدمج في الخطاب من حجج

تستجمعها داخل مدارها وتستقطبها في نواة محيطها»[7]. إنها مكملة للاشتغال الحجاجي في الخطاب، إذ تعمل على دعم نظيراتها بمنحها الحصانة المنبثقة من الرأي العام، أو من شخصيات أو فئات بشرية مشهورة، وقد تكون حصانة دينية كسلطة القرآن أو سلطة الأنبياء، كما يمكن أن تكون غير بشرية ، بل متعلقة بمجال علمي دون غيره كالفقه مثلا.

إنه وعلى الرغم من كون الكفاءة أكثر المعايير شهرة واستعمالا في حجج السلطة إلا أن معايير أخرى مثل: التقاليد، السلف، والعالمية[8]، هي حاضرة وبكثرة في تعاملاتنا اليومية التي تضبطها سلالم تتدرج عليها السلطة تلو الأخرى، وقد تتدافع فيما بينها ضمن مناظرة كلامية ما، وسيكون لترتيبها في الأذهان والنفسيات دور في فعل الإلغاء أو التجاوز، إضافة إلى ما يقوم به «البحث عن تأسيس جديد»[9] من إلغاء لسلطات قائمة مسبقا، وكلما فاقت السلطة الجديدة الأخريات أهمية، لم تكن هناك حاجة إلى تبريرها، شريطة أن تكون معلومة من طرف المستمع، وهذا يحقق الاتفاق الأولي للوضعية الحجاجية، كما يجب أن تخص السلطة مجالا ما بعينه، ويتم استثمارها فيه لا بغيره، إضافة إلى حتمية تأكيدها ودعمها قبل إنشاء الحجج عليها، مما يحقق مصداقية الخطاب كله، ويزيد من طاقته الإقناعية.

إن الخطاب الحجاجي الذي يعتمد على استحضار السلطة، هو في الواقع حجاجان «في الأول يتساوى من يحتج ومن يتلقى الحجاج في المكانة، وفي الثاني تقام علاقة تراتبية بين الاثنين، في الأول تربط بين المتكلم والمتلقي علاقة ثقة متبادلة وبالتحديد يحترم من يحاول الإقناع استقلالية الآخر ويقدر قدرته على اكتشاف الحقيقة، وفي الثاني وعلى العكس من ذلك تربط بين الاثنين علاقة تبعية. فمن يتلقى الحجاج عليه أن يحترم ما يقوله باسم السلطة»[10]، وهذا ما يجعل لهذا الصنف الحجاجي خصوصية متميزة، نبذها البعض وفضلها غيرهم انطلاقا من الموقع الفوقي الذي يتخذه الخطاب، الموجه إلى مستمع عليه أن ينصت، ويحترم هذه السلطة بوصفها مرجعا للقيمة المقبولة – أو عليها أن تكون كذلك- التي سيكتسبها موضوع الحجاج.

وعندما يستعمل المحاج سلطة ما بتوقيت غير متوقع، أو أن العلاقة ذاتها بين السلطة وموضوع الحجاج ترد مباغتة، تكون الصدمة أكثر إقناعا. إذ «غالبا ما تكون الحجج، المفاجئة، هي

الحجج الأكثر فعالية»[11]، لأنها تقحم المتلقي، ولا تترك له مجالا للمناورة، فلا يملك إلا الاستسلام والتسليم، بعد أن تضمن لنفسها السند القائم على تحويل «المعايير القيمية إلى معايير الطرح»[12]، المتعلقة بحدود القول النظرية. وتتضاعف قوتها، كذلك، عندما يستعمل المتكلم حجتين متتاليتين، قائمتين على السلطة، وللترتيب السابق أهمية كبرى، لأن للسلطات درجات عليها تنتظم. وحسب هذا المعلم يمكن أن تفند حجج السلطة بعضها بعضاً، على أن تكون ذات السلطة الأعلى صاحبة الخطاب الحجاجي الأقوى.

صحيح أن الكفاءة هي من أهم المعايير الحجاجية لسلطة ما، لكنها قد تحتاج إلى تبرير بالرجوع إلى القواعد التي تؤكدها، من «قواعد الإعداد، قواعد اكتساب المؤهلات، وقواعد مراجعة تلك المؤهلات، إضافة إلى قواعد إثبات الكفاءة»[13]، لأن تلك العمليات تقوم عادة على المقارنة مع أنموذج مثالي، سواء أكان واقعيا أم متخيلا، يمارس سلطته على كل المستعملين. ويرجع للسلطة ذاتها في كل عباراتنا المصوبة والرافضة، أو المهنئة المثمنة للفعل ذاته. وعليه ستكون الكفاءة هي السلطة الأكثر استعمالا وشهرة، لأنها تضبط كل أفعالنا وأقوالنا وتفكيرنا، بل ومشاعرنا أيضا. إذ نجد أنفسنا، عادة نلوم أحدهم بعدم استحقاقه لمكانة الصديق، وإن لم يكن وفيا، صادق المشاعر تجاه الآخرين، فلم يكن ذا كفاءة اجتماعية تواصلية.

أنواع الحجج السلطوية:

أشار "كريستيان بلانتين" إلى ما سماه بالإيحاءات المتسلطة، وهي الإستراتيجية المستعملة في العبارات التي تحتوي ضمنيا على ما يحيل إلى سلطة عينية، دون ذكرها بشكل مباشر، وضرب لذلك مثالا بعبارة:(التكوين الخطابي) التي تتضمن حجة سلطة محيلة إلى فكر " ميشال فوكو"، أو بعبارة(الجهاز الإيديولوجي للدولة)، إحالة على مفهوم النظام الماركسي-، وهي «عبارات توحي بخطابات يمكنها أن تنعم بهيبة ما، أو أن تكف عن ذلك»[14]، هيبة الجهاز الاصطلاحي المستعمل، وهيبة صاحبه الذي يرتسم في ذهنيتي المتكلم والمتلقي، ليبعث في الثاني صورة عن مرجعية الخطاب، ومن ثم مرجعية فكر المتحدث. فغياب الهيبة أو المكانة لا يمكن أن يحقق دور حجة السلطة مطلقا.

إلا أنه يشترط، في هذه الحالة أن يتأكد المحاج من الاتفاق الأولي بينه، وبين جمهوره، المتعلق بمدى معرفتهم بمراجعه، ومدى نباهتهم في استحضارها ذهنيا، وهذا ما يجعل الوضعية الحجاجية مناسبة أكثر للخطاب الموجه إلى أهل الاختصاص، أو المناظرة فيما بينهم، إلا أن ذلك لا ينكر استعمالها العادي في الأوساط الاجتماعية والحوارات اليومية بين الأشخاص، حينما يقوم أحدهم بحشو كلامه بعبارات متميزة، سبق وأن استعملها شخص ذو مكانة عالية، أو حاكمة، وأوقعت صدى بآذان الجميع.

إنها تسمح بالكشف عن مرجعيات المتكلم، أو انتمائه وتوجهاته، بوصفها علامات، تتمظهر سلطتها – إذا ما أدهشت المتلقي طبعا- في ازدواجية خطابية تضمر خطاب صاحب السلطة حرفيا في خطاب المحاج، وبعد أن يمحي مصدر الخطاب الأول يتحقق التناسق، «فتصبح السلطة الخارجية غير مرئية»[15]، تتجلى دون أية عبارة صريحة تفضحها، ولا يجوز المفاضلة بينها وبين التصريح المباشر لحجة السلطة، فذلك منوط بالمقام الحجاجي وحيثياته، والأهداف المسطرة له، مما يمنعنا من تعميم الحكم في ذلك.

إلا أن هناك حجة سلطة، نقيضة، لا تقوم على المعرفة والكفاءة، بل تقوم على الجهل، لأنها تعمل على ربط «.. قيمة حجاجية، غير قابلة للجدل، بإثبات حالة الجهل أو عدم الفهم»[16]، كأن يعقب على الفعل بما يفيد(أنا لا أعلم قاعدة تقنن لذلك)، أو(لم أسمع مطلقا بعالم له هذا الاسم)، وهي على الأغلب حجج صادرة من شخص أعلى مرتبة من نظيره: كالأستاذ لتلميذه، أو الوالد لابنه، أو حتى المفكر المنظر عندما يتناول بالتقييم الاستعمالات الافتراضية، الممكنة من طرف جمهوره لمادة ما.

يمكن أن نميز في حجاج السلطة بين نمطين مختلفين: أولهما خطاب مباشر يتضمن الخطاب المستَحضر من قبل المتكلم بطريقة صريحة، واضحة، قد ترد بين مزدوجتين (.....يقول «....»)، أو بعد نقطتين (... : ....). وقد يفصل كلام المتكلم عن كلام صاحب الحجة بالعودة إلى السطر، خاصة إذا تعلق الأمر بمقطع شعري، يختلف في شكل خطابه عن شكل الخطاب الأصلي. ويحدث أن يُستعمل لخطاب حجة السلطة خط كتابي مختلف، مائل يعمل على التمييز البصري بينهما. أما

الخطاب غير المباشر فيمثل النمط الثاني لحجاج السلطة، حيث يتم فيه دمج الخطابين دون الفصل بينهما، على أن يسبق الثاني فعل قال، أو أقر، أو أن يوضع بين قوسين، مع دمجه التام في سياق الكلام.

أما النمط الثالث فهو السلطة المحكية، إذ يمكن أن يقدم خطاب السلطة في صورة خطاب محكي أو سردي، «..يحلق بالأقوال المستحضرة دون ذكرها حرفيا. ويُسبق الخطاب المستحضر- فيها بفعل أو مصدر ذي معنى تربوي يعلن وجود قول موصول»[17]، تمت صياغته بأسلوب مماثل للخطاب الأصلي. وعلى الرغم من أن للنقل الحرفي قيمته السلطوية والمتمثلة في احترام الأمانة القولية، إلا أن للحكي سلطته على لفت الانتباه، وإثارة الفضول.

حجة السلطة والسلطة متعددة الأصوات:

يقترح "أوزولد ديكرو" في كتابه (القول والمقول) التمييز بين شكلي حجاج السلطة، حيث يقول: «يمثل الحجاج بالسلطة أحد الأنماط البرهانية... إنه في الحقيقة نوع استدلالي تجريبي. يتم الانطلاق فيه من حدث: (قال زيد أن (ق))بناء على فكرة أن زيداً (الذي لا يمثل شخصا سيء السمعة) له فرص جيدة تجعله غير مخطئ في قوله هذا، ونخلص من ذلك إلى حقيقةِ أو وهميةِ (ق). إلا أن الوضعية مختلفة مع السلطة ذات الأصوات المتعددة(autorité polyphonique)، إذ لا يتعلق الأمر أبداً بشكل خطابي خاص ، وإنما بالتأسيس ذاته للتسلسل الخطابي. إذ تقوم كلامياً على تقديم إظهار، وقول، ولعب إثبات قضية ما، ثم على التسلسل بناءً على ذلك الإثبات، بالطريقة ذاتها التي نطبقها على قضية عدت حقيقة في ذاتها»[18]، وعلى العكس من حجة السلطة تُظهر السلطة المتعددة الأصوات تجانساً لفظياً، حيث يُدمج خطاب السلطة داخل الخطاب المؤطر.

يقوم الرهان في السلطة متعددة الأصوات على التعاقب اللفظي بين الخطابين، بناءً على نوعين من المؤشرات: المؤشرات اللسانية، الحاضرة بالمقطع، «..و التي تشير إلى أن القول مقبول من طرف الجميع، داخل الفضاء-الزمن، أو داخل مجتمع الذوات المعنية، والمؤشرات التوجيهية، المتمثلة في الأفعال أو أدوات الربط الواردة قبل الأقوال، والمقدِمة لها، بوصفها حقائق لها قوة القانون.»[19] لكن ذلك لا يجعلها مختلفة جداً عن نظيرتها حجة السلطة، إذ يشتركان في كثير من الخصائص، فتشتملان

على زوج من الخطابات، يختلف القائل فيهما، ويدعم أحدهما الثاني، ويختلفان في كيفية الورود وحسب، فضلاً على تباين الآراء حول تفاضلهما. وتتمثل خصائصهما المميزة في:[20]

المؤشرات اللسانية	المؤشرات التوجيهية
زمن الفعل (الحاضر)، وبناء الفعل للمجهول	أفعال الحقيقة والمعرفة: عرف، جهل، سمع
استعمال المؤشرات الزمنية: غالبا، دائما..	استعمال السؤال البلاغي
استعمال المصطلحات الفضفاضة غير المحددة: لا أحد، من يجهل، تُعرف....	استعمال أدوات الربط: ومن ثم، لأن، لذلك

و تلك هي السمات المؤسسة لخطاب معمم ينهض من منظومة تربية جماعية، ومن الأمثال الشعبية، التي يشترك فيها أفراد المؤسسة الاجتماعية، صانعة بذلك قالب الفكر الجماعي، الذي يقوم مقام الحقيقة.

إن الاقتباسات التي نستثمرها في بحوثنا بشكل ضمني مضمر، دون ذكر أسماء مؤلفيها ما هي في الحقيقة إلا خطابات حاملة لأقوال غيرنا، كحال التعريفات المتوارثة علمياً من أفواه أصحابها إلى طلبة العلم وتناقلها بين كتاباتهم. وعلى الرغم من أن لا أحد يذكر أسماء واضعيها، إلا أن تبنيها بوصفها حقائق يتفق عليها الجميع، لأن واضعها يمثل مصدراً علمياً، لا يجادل أحد في مكانته. فيحتوي الكلام على استدلال ضمني تقديره -حسب أوزولد ديكرو- الانطلاق من القضية الأولى (ق)، إلى القضية الثانية (زيد أقر القضية (ق))، بناء على قضية أخرى هي: (لي الحق بإقرار (ق) لأن زيداً قد أقرها مسبقاً).

إننا نقول أقوال غيرنا في كثير من مواضع الاحتجاج لقضايا، بسيطةً كانت أو معقدة، حيث تتراكم الأصوات المتكلمة في مقابل النص أو المقول الواحد. وهو الأمر الذي دفع "ديكرو" إلى أن يدعوها بهذا الاسم. وقد يكون التناص شكلا آخر من أشكال السلطة متعددة الأصوات، في شكله الأكثر غموضاً، في نقطة تماس الخطاب الحجاجي والخطاب الأدبي، مع تنوع أشكال الاستدلال المؤسس لحجج السلطة فيه.

من حجة السلطة إلى سلطة الحجاج:

تقتضي الكفاءة الخطابية من كل شخص «أن يكون قادرا على التصرف في التعرف على طرق الإخراج الخطابي التي تعكس الإكراهات المقامية وعلى معارف الدراية والمعتقد التي يفترض أنها مشتركة وتقوم شاهدا على تموقع محدد»[21]، بينما تلزمه الكفاءة المقامية بأن يكون قادرا على «بناء خطابه حسب هوية أطراف التبادل، وغائية التبادل، والقول المعني، وظروف التبادل المادية»[22]، إضافة إلى ما يفرضه استعمال اللغة ذاته من معرفة لكل أشكال الكلمات ومعانيها والقواعد التي تضبطها. وفي ذلك انتقال للصفة السلطوية من الخارج إلى الخطاب ذاته. بمعنى أن القوة التلفظية لم تعد تمتلك المرجعية إلى صاحبها الأصلي وحسب، بل إنها تتعداه إلى الخطاب الحجاجي، الذي يتحول إلى خطاب ملزم يمارس سلطة حجاجية بارزة القوة على متلقيه. بل إن بعض الحجج تمتلك سلطة قصوى دون حاجة منها إلى اللجوء إلى أسماء بعينها، فمحتواها الحجاجي يتصف بالقوة الذاتية، التي تدفعنا إلى الحديث عن سلطة الحجاج لا حجاج السلطة. فما الحدود المتاخمة التي تميزهما؟ وهل يتسع مجال الحجاج السلطوي ليشمل جميع أنواع الحجج ذات الاستراتيجيات المهيمنة على فكر المتلقي، فيعادل بذلك مفهوم الحجاج الملزم؟ وما هي المصداقية الواجب الالتزام بها في ممارسته حتى يحافظ المتكلم على المستوى المقبول لأخلاقيات الحجاج؟

إن قوة الخطاب الحجاجي الإقناعية هي ما يكسبه سلطة ذاتية نابعة من خصائصه اللغوية والدلالية، فضلاً عن تلك السلطة الخارجية، التي يستدعيها الحجاج ويستعيرها من مكانة الشخصيات بأقوالها وأفعالها، ومراتبها. إن الحديث عن سلطة الحجاج أوسع من الحديث عن حجاج السلطة، إذ لا يقدم هذا الأخير إلا نوعا متفرعاً عنه. ويتميز الأول عن الثاني بكونه جامعاً لكل حالات الحجاج التي تمارس سلطة ما -على تعدد أنواعها- على المتلقي ويستمد الخطاب قوته الإقناعية منها. بينما يمثل حجاج السلطة واحدة من تلك الحالات، حيث القوة مأخوذة من مرجعية الخطاب، أو مرجعية الحجة ذاتها. وعليه يمكن أن نصنف سلطة الحجاج إلى أقسام حَسَب:

1- المرجعية: وتمثل حجاج السلطة السالف الذكر.

2-المقول: ويمثل السلطة اللغوية التي يمارسها الخطاب الحجاجي.

3- المحمول: ويقوم على سلطة الحجة ذاتها، اعتماداً على بنائها الاستدلالي.

ويتضح من الأقسام السابقة أنها تتعلق في الأولى، بخارج الخطاب، بينما تتعلق في الحالتين التاليتين بداخل الخطاب، مما يجعلها نابعتين من قوة ذاتية خطابية. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن ذكرها منفصلة بهذا الشكل لا ينفي إمكانية ورودها مجتمعة في خطاب واحد، حيث يدعم بعضها بعضاً. إضافة إلى أن أصناف التقنيات الحجاجية جميعها يمكن أن تصنف ضمن الحاليتن الأخيرتين، حيث يمثل التصنيف الأول نوعها الحجاجي، بينما يمثل التصنيف الثاني درجتها الإقناعية، ولا ضرر في اجتماعهما معاً.

لقد أظهر تصنيف "بيرلمان"، سابق الذكر، طبيعة حجاج السلطة. وقد ذكرتُ ما اجتمعَتْ عليه آراء المنظرين حوله. ولا يزيد على ذلك إلا الحديث عن تعلق الحجة فيه بمرجعها (le référent)، المرتبط بالعالم الخارجي (قولاً، فعلاً، شيئاً، بشراً...). إذ تمثل جميعاً عناصر خارج-خطابية (extra discursives)، تستدعيها بغية الرفع من درجة حجته الإقناعية. إلا أنها تحافظ على نسبية فاعليتها من جهة أخرى، إذ تظل مرهونةً بتوفر الاتفاق المسبق عند متلقيها. وليس ذلك متوفراً دائماً. علماً بأن معلوماتنا حول الانتساب، والولاء، والوفاء، والتقدير في أذهان مستمعينا حول الشخصيات جميعها صعبة التحصيل في المقامات التواصلية جميعها. بل قد يخطئ المتكلم التخمين، فتُفسد الحجة موضوعها، ويزيد من درجة التفنيد لا التأييد.

ولما كانت السلطة اللغوية للحجاج متعلقة بمكونات الخطاب اللغوية النحوية والدلالية والتركيبية...إلخ، عدت عناصر داخل-خطابية (inter-discursive)، يعمل الانتقاء فيها على حسن استثمار المفهوم العام لسلطة اللغة، امتثالاً لسلطة الأنموذج اللغوي الذي تتباين مقوماته، «..فهو أحياناً معيار لغوي قد يمجد البعض، ويقدح في البعض الآخر»[23]. ولطالما عمد المتكلمون والمؤلفون إلى بلوغه في تأليفهم وأحاديثهم، علماً بأن اللغة، عندما ترد منسابة، متناسقة الألفاظ والمعاني تستميل متلقيها، وتسيطر عليه بقوة الجذب اللغوي القائم على معيار اللوغوس (logos)الذي صنفه أرسطو ضمن المعايير الحجاجية.

كما يدخل في ذلك عامل النبر والتنغيم، وباقي العناصر الصوتية التي تُستثمر خير استثمار، من أجل استعطاف المتلقي، أو ترهيبه، إذ تمارس سلطة عاطفية عليه. وصفها أرسطو بمصطلح الباتوس (pathos). وعلى الرغم من كونها تركز على عالم العواطف والأحاسيس، إلا أن سلطتها القصوى لا يُستهان بها مطلقاً، ذلك لأن الحجاج لا يستهدف عقل متلقيه بالضرورة. وهو الأمر الذي يميزه عن البرهنة.

صحيح أن الخطابات تتفاضل فيما بينها، حيث تعتلي الخطابات الدينية كالخطاب القرآني، والخطاب النبوي، وغيرهما سلمَ هذا التراتب. وعلى الرغم من أن بعض المواضيع الحجاجية لا تستشهد بنصوص قرآنية، أو أحاديث نبوية، إلا أنها تحتج بخصائصها اللغوية، إذ تستعير بعض تعابيرها، وصيغها الأسلوبية المعروفة، ممارسة بذلك سلطة الخطاب الديني على الخطاب البشري، بغية تحصيل الدعم اللغوي لقالب الحجة.

أما الحالة التي يتم فيها استعمال الحجج الملزِمة، فتمثل سلطة الحجاج المبنية على المحمول، أي على بنية الحجة ذاتها. والإلزام صفة تطلق على كل الحجج «..التي تنهل قوتها من لهجة مفخخة، يقدم الفخ فيها على الحجّب والستر، والحد من مجال تفكير المخاطب. إن المبالغة، والشك والإنذار، والافتراض هي اختصاصات الحجاج الملزِم»[24] الذي يمارس قوة إنجازية على المتلقي لا محالة، إلا في حالة الكشف عن المقاصد. فإذا كان مفهوم السلطة متمثلا في ممارسة قوة ما على الآخر (أي المتلقي)، مشروعة كانت أو غير مشروعة، فإن الحجاج الملزِم كذلك يمارس أنواع الضغط والإحراج، والإفحام على أصحاب الطرف الثاني من العملية التواصلية، علماً بأن كل ما يقدمه هذا النوع من الحجاج نابع من نية التعجيز المبيتة، في مقابل المضاعفة من قوة الحجج ذاتها. مع التنبيه إلى أن صفة الإلزام صفة ثانوية لا جوهرية في التصنيف المنظر للحجج. ذلك لأنها قد ترد مرادفة للنوع الأصلي للحجة. وكل حجاج ملزِم هو حجاج سلطوي، وليس كل حجاج سلطوي حجاجاً ملزماً.

تعود السلطة الحجاجية، إذن، إلى المرتبة الفوقية والقوة التي يتسلح المتكلم بها من أجل الإخلال بوضعية الاتزان التواصلية، التي تجعله في مرتبة معادلة لمرتبة خصمه. وما هو إذ ذاك إلا مستثمر لكل ما يُمكِنه من زحزحة غيره، أو الرفع من منزلته هو. ولا يقتصر الأمر في ذلك على

حجج السلطة وحسب، بل إن قوة الحجاج سلطة أخرى، له أن يمارسها بناء على ما تقتضيه ضرورة المقام.

إن الاحتكام لسلطة الحجاج لا يعني الترويج له، إذ لا بد من تفنيد نزعته القهرية التي تستقوي الفعل التلفظي من أجل تحقيق غايات تنجزها أفعال الكلام التي تعد غايات الخطابات المعاصرة، والتي تُتجاوز في سبيلها القيمة السلبية لطابع القهر اللغوي، وهو مظهر من مظاهر التحكم والاستحواذ المتناقضان والقيم الأخلاقية للتواصل البشري.

إن النزوع الفطري في النفسية الإنسانية إلى التميز وتحقيق الذات من خلال التزمت لآرائنا الشخصية، والاحتجاج لها وصولاً بذلك إلى درجة الجدال، لا يبلغ بشاعة حب التوجيه الفكري، والتلاعب بالأفكار والعواطف من أجل تحقيق غايات سياسية أو اقتصادية تجارية...وغيرها، لا تحترم فيها الذوات البشرية، بل تُستهان هويتها العاقلة الفكرية، ويمارس عليها الإلزام القولي أو الفعلي في المحلات وعلى قنوات التلفاز، والمذياع، بل وعلى المواقع الإلكترونية، ضمن آليات التشويش، والحث، والتحفيز على أشياء تُلزِم، عن القسر أو الإكراه، «..ما ينجزه الفاعلون أنفسهم، ولكنهم يفعلونه ضد رغبتهم أو غاياتهم التي يقدرونها أو يحسبون لها حسابها»[25]. وتلك في نظري سلوكات لا تعدو بعيدة عن احتيال المغالطات المنطقية، المنبوذة احتكاما للمعيار الأخلاقي، واحتراماً لرقي الفعل التواصلي البشري.

مراجع البحث وإحالاته:

1- Pierre Blackburn, connaissance et argumentation, éditions du renouveau pédagogique, Québec, 1992, p19.

أخذا عن :سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم. من الجاهلية إلى القرن الثاني عشر، عالم الكتب الحديث. جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص232.

2 - Voir : Gille Declerq, l'art d'argumenter , Structures rhétoriques et littéraires. Editions universitaires, La France, 1992 , p133.

3 - Olivier Reboul, Introduction à la rhétorique, PUF, Paris, 4emédition, 2001, p 182.

4- jean-jacques Robrieux, Rhétorique et argumentation, Armond Colin, 3em edition, Paris, 2010, p197.

5 - Perelman, l'empire rhetorique, 2 em ed, Vrin, Paris, 2008, p123.

6 –Perelman Chaim · Olbrechts_Tyteca, Traité de l'argumentation, Editons de l'université de Bruxelles, 5em ed, 2000, Belgique, p 411.

7 – علي الشعبان، الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل، في نماذج ممثلة من تفسير سورة البقرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1،لبنان،2010، ص 158.

8 - Perelman, l'empire rhétorique, 124.
9 -Ibid., p124.
10 - Mémoire Sachet, L'argumentation d'autorité dans l'enseignement théologique au moyen âge, In rhétorique et pédagogie, presses universitaires de Strasbourg, 1991 , p112.
أخذا عن: سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، ص 235.

11 - L. Bellenger, les techniques d'argumentation et de négociation,ed, entreprise, enoderue d'édition, Paris, 1978, p52.
12 - Perelman, Tyteca, Traité de l'argumentation, p 414.
13 - Ibid, p 417.
14 - Christian Plantin, l'argumentation, ed.Suil, Paris, 1996, p 91.
15 - Ibid, p 91.
16 – perelman Tyteca, Traité de l'argumentation, p 416.
17 - Véronique Montagne, L'argumentation d'autorité dans l'Heptaméron de Navarre, In : Réforme humanisme, Renaissance, N63, 2006, p79.
18- Ducrot Oswald, Le dire et le dit, Ed. Minuit, Paris, 1984, p167.
19-Véronique Montagne, L'argumentation d'autorité dans l'Heptaméron de Navarre, p79.
20-Ibid, p.p 79-81.

21 – باتريك شارودو، دومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، تر. عباد القادر المهيري، حمادي حمود، دار سيناترا، تونس، 2008، ص 113.

22 – م س، ص 113.

23 – خديجة غفيري، سلطة اللغة بين فعل التأليف والتلقي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2012، ص192.

24 – ليونيل بلنجير، عدة الأدوات الحجاجية، تر: قوتال فضيلة، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته. دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة، ج2، عالم الكتب الحديث، ط1، 2010، ص420.

25 – أرسطو، الخطابة، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، 2007، ص 60.